مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الثلاثاء 12 مارس 2024

25.0% صفقة الإمارات

25.0% رأس الحكمة

25.0% الاقتصاد المصري

25.0% نقص العملة

ذا دبلومات: هل يكون الممر الأوسط بديلًا لقناة السويس؟

(ترجمات . ذا دبلومات)

نشر موقع ذا دبلومات تقريرًا للكاتب هانتر ستول يسلط الضوء على إمكانية أن يوفر الممر الأوسط بديلًا قابل للحياة لطريق البحر الاحمر – قناة السويس.

ويقول الكاتب إنه ومع تصاعد هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وسلسلة من العقوبات الدولية المفروضة على روسيا، أصبحت طرق الشحن العالمية الأكثر شيوعًا غير موثوقة على نحو متزايد. وتتجنب بعض الشركات طريق قناة السويس تمامًا، مفضلة الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا.

وفي روسيا، انخفض معدل نقل البضائع المتجهة غربًا على طول خطوط السكك الحديدية منذ الغزو الشامل لأوكرانيا. وهناك طريق أقل شهرة، وهو الممر الأوسط، ويمكن أن يكون بديلًا قابلًا للتطبيق للمضي قدمًا في الأسواق الدولية.

يعد البحر الأحمر وقناة السويس منعطفين حيويين للشحن والتجارة الدوليين. وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 15% من التجارة العالمية تمر عبر قناة السويس، وكذلك ما يصل إلى 30% من أحجام شحن الحاويات العالمية.

ومنذ نوفمبر، شن الحوثيون ما يقرب من 60 هجومًا على السفن التجارية والعسكرية في البحر الأحمر وخليج عدن. وعلى الرغم من الهجمات المستمرة، لا تزال شركات الشحن تعمل على طول هذا الطريق. ومع ذلك، فإن عديدًا من هذه الشركات تضيف رسومًا، بما في ذلك الرسوم الإضافية الطارئة، والتي يمكن أن تصل إلى آلاف الدولارات لكل حاوية، لتعويض المخاطر التي تتعرض لها السفن وأطقمها.

وتتخذ شركات أخرى خطوات لتجنب طريق السويس تماما، حتى لو كان يتطلب المزيد من وقت العبور وتكاليف أعلى. ويقدر المحللون أن حوالي 90% من سعة الحاويات المعتادة التي تمر عبر البحر الأحمر وقناة السويس قد جرى إعادة توجيهها حول رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا.

وفيما يتعلق بعمليات التسليم من شرق آسيا إلى أوروبا، يمكن أن يضيف ذلك ما يصل إلى 10 أيام إضافية من وقت العبور. حتى أن بعض الشركات اعتمدت الشحن الجوي كوسيلة لنقل بضائعها. وفي حين أن هذه الطريقة تقلل بشكل كبير من وقت العبور وتعد أكثر أمانًا، إلا أن تكاليف الشحن الجوي يمكن أن تصل إلى 15 مرة أكثر تكلفة من طريق السويس التقليدي البحري.

وقد أدت العقوبات المفروضة على روسيا والنفور المتزايد من استخدام الممر الشمالي إلى انخفاض كبير في أحجام الشحن على طول الطريق. خلال عام 2023، انخفضت أحجام الشحن المتجه غربًا بنسبة 51 بالمائة على طول طريق الممر الشمالي مقارنة بالعام السابق. ويمكن أن يوفر الممر الأوسط بديلًا أكثر أمانًا وأقصر وأقل تكلفة لكلا الطريقين.

ما هو الممر الأوسط؟

ويوضح الكاتب أن الممر الأوسط، المعروف أيضًا باسم طريق النقل الدولي عبر قزوين، هو طريق تجاري يمتد من البحر الأسود والقوقاز إلى سهوب آسيا الوسطى. وهو شريان مهم يربط بين أسواق الصين وشرق آسيا وأوروبا.

ويعد الممر الأوسط أقصر طريق بين غرب الصين وأوروبا، مقارنة بالممر الشمالي الذي يمر عبر روسيا والممرات البحرية عبر قناة السويس.

ويتبع الممر الأوسط تقريبًا مسار طريق الحرير القديم. وبينما كان الطريق التجاري التاريخي يمر جنوب بحر قزوين وعبر بلاد فارس (إيران الحديثة)، فإن الممر الأوسط يتجاوز إيران من خلال الاستفادة من الموانئ في كازاخستان وتركمانستان لنقل البضائع عبر بحر قزوين إلى أذربيجان. ومن هناك، تشق البضائع طريقها إلى أوروبا من الموانئ الجورجية، أو عبر المناطق الداخلية التركية.

الممر الأوسط ليس طريق نقل منفرد، بل هو عبارة عن شبكة من الطرق والسكك الحديدية والطرق البحرية المترابطة. وقد ساعدت مجموعة متنوعة من مشاريع البنية التحتية في العقود الثلاثة الماضية على تحديث الممر الأوسط وتقليل أوقات عبور الشحن.

وبالإضافة إلى الاستثمارات الضخمة من مبادرة الحزام والطريق الصينية، استثمر الاتحاد الأوروبي مبالغ كبيرة في الممر الأوسط. وفي وقت سابق من هذا العام، تعهدت المؤسسات المالية الأوروبية والدولية باستثمار ما يقرب من 10.8 مليار دولار أمريكي في تطوير مشروع الممر الأوسط في آسيا الوسطى.

وكان اهتمام الاتحاد الأوروبي المتجدد بالممر مدفوعًا بالغزو الروسي واسع النطاق لأوكرانيا، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تقليل اعتماده على طريق الممر الشمالي الروسي للتجارة الدولية من شرق آسيا.

وقد خصصت البلدان الأوراسية التي تشكل الممر الأوسط قدرًا كبيرًا من الوقت والموارد لتحسين البنية الأساسية القائمة أيضًا. وفي أواخر عام 2022، اجتمع وزراء الخارجية والنقل في كازاخستان وجورجيا وأذربيجان وتركيا لتحديد طرق تسريع التنمية على طول الطريق وتوسيع إنتاجية البضائع.

وأعلن الوزراء عن خطة خمسية تركز إلى حد كبير على تحديث السكك الحديدية، ومن المتوقع أن تضاعف قدرة السكك الحديدية بمجرد اكتمالها. وبحلول عام 2027، تتوقع الدول أن تصل طاقتها الإنتاجية إلى 10 ملايين طن سنويًا، وأن تتراوح أوقات العبور من 14 إلى 18 يومًا.

وفيما يتعلق بالمزايا النسبية للممر الأوسط، ووفقًا للكاتب، وعند مقارنته بطريق البحر الأحمر، يقدم الممر الأوسط مجموعة متنوعة من المزايا للشحن الدولي، من أهمها الأمن النسبي لحركة البضائع، وكذلك الأوقات القصيرة التي تستغرقها الرحلة عبر الممر الأوسط حتى أقصر من تلك التي يوفرها طريق قناة السويس.

ويمكن أن يعزز الطريق الاقتصادات وتنقل العمالة في آسيا الوسطى. وقد يولد ارتفاع الأحجام عائدات جديدة لرسوم العبور للبلدان على طول الطريق.

ومع ذلك لا يخلو الممر من تحديات كبيرة؛ إذ يمكن للصراعات الإقليمية أن تعطل الطريق، مثل تجدد القتال في أرمينيا وأذربيجان.

وكذلك تُعد الطرق البحرية التقليدية مثل طريق البحر الأحمر – قناة السويس طرقًا راسخة بقوة ولكن الممر الأوسط يوفر بديلًا محتملًا طويل الأجل.

المونيتور: السعودية وقطر ومصر من بين أكبر مستوردي الأسلحة في العالم

(ترجمات . المونيتور)

استعرض تقرير نشره موقع المونيتور تصدر مصر والسعودية وقطر دول العالم من حيث استيراد الأسلحة وفق ما جاء في تقرير جديد لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

وقال الموقع الأمريكي إن دول الخليج ومصر استحوذت على أكثر من 25% من مبيعات الأسلحة العالمية في السنوات الأربع الماضية، وفقًا لتقرير صدر يوم الاثنين.

ويعرض التقرير الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام حول عمليات نقل الأسلحة الدولية وتفاصيل استيراد وتصدير الأسلحة حول العالم بين عامي 2019 و2023.

دول الخليج من بين أكبر مستوردي الأسلحة

ويشير الموقع إلى أن السعودية كانت ثاني أكبر مستورد للأسلحة في العالم من عام 2019 إلى عام 2023، إذ استحوذت على 8.4% من الواردات، بينما جاءت قطر في المركز الثالث بنسبة 7.6%. وكانت الهند أكبر مستورد بحصة سوقية عالمية تبلغ 9.8%، وفقًا لبيانات المعهد.

وانخفضت واردات الأسلحة السعودية خلال فترة الأربع سنوات هذه بنسبة 28% مقارنة بالفترة من 2014 إلى 2018، لكن واردات المملكة وصلت إلى مستويات قياسية في تلك السنوات. وزادت واردات قطر من الأسلحة بنسبة هائلة بلغت 396% في الفترة 2019-2023 مقارنة بالسنوات الأربع السابقة.

وكانت الولايات المتحدة أكبر مزود للأسلحة لكلا البلدين، حيث كانت تمثل 75% من واردات المملكة العربية السعودية و45% من واردات قطر. وجاءت فرنسا في المركز الثاني لكل دولة، حيث زودت السعودية بنسبة 7.6% من وارداتها وقطر بنسبة 25%، بحسب البيانات.

ووافقت وزارة الخارجية الأمريكية على بيع أسلحة بقيمة 582 مليون دولار للسعودية في أوائل ديسمبر. وشملت عملية البيع أجهزة وبرامج لطائرة المراقبة السعودية أر إي – 3 أيه. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، وافقت الوزارة على بيع برامج تدريب عسكري للمملكة بقيمة مليار دولار.

يقال إن السعودية تجري محادثات لشراء طائرات رافال المقاتلة الفرنسية. وفي ديسمبر الماضي، وقعت فرنسا والمملكة العربية السعودية خطة للتعاون في مجال الصناعة العسكرية. وفي عام 2019، وقعت المملكة العربية السعودية صفقة أولية لبناء سفن حربية في المملكة مع مجموعة رافال الفرنسية.

دوافع الشراء

وقال الموقع إن مصر كانت سابع أكبر مستورد للأسلحة بنسبة 4% من الواردات العالمية، بينما احتلت الكويت والإمارات العربية المتحدة المرتبتين 12 و14 بنسبة 2.7% و2.4% على التوالي. وشكلت دول الخليج ومصر مجتمعين 25.8% من واردات الأسلحة العالمية بين عامي 2019 و2023.

ووفقاً للمعهد، فإن المخاوف بشأن إيران ووكلائها الإقليميين أدت إلى مبيعات الأسلحة إلى الخليج. وجاء في التقرير أن «بعض الدول في منطقة الخليج استوردت كميات كبيرة من الأسلحة لاستخدامها ضد الحوثيين في اليمن ولمواجهة النفوذ الإيراني».

وتشمل هذه المخاوف البرنامج النووي الإيراني. وفي سبتمبر الماضي، قال ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إن المملكة ستطور أسلحة نووية إذا فعلت إيران ذلك. وتقول الجمهورية الإسلامية إن برنامجها النووي مخصص للأغراض السلمية.

كما أعربت دول الخليج عن مخاوفها بشأن برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني ودعم الوكلاء الإقليميين بما في ذلك الحوثيين في اليمن وحزب االله في لبنان.

هدأت التوترات بين إيران والسعودية إلى حد ما بعد الاتفاق الذي توسطت فيه الصين والذي أعاد العلاقات بين البلدين في مارس 2023. ومع ذلك، لم تحقق المملكة والجمهورية الإسلامية تقدماً ملموساً يذكر نحو حل خلافاتهما، حسبما كتب مراسل المونيتور في طهران الشهر الماضي. .

انخفاض واردات شمال أفريقيا

وأوضح الموقع أن واردات المغرب من الأسلحة انخفضت بنسبة 46% بين عامي 2019 و2023 مقارنة بالسنوات الأربع السابقة، بينما انخفضت واردات الجزائر بنسبة 77% في الفترة الزمنية نفسها. ولم يذكر المعهد أي أسباب لهذا الانخفاض، لكنه قال إن انخفاض واردات المغرب والجزائر كان المحرك الرئيس لانخفاض واردات الأسلحة الرئيسة الجماعية في أفريقيا بنسبة 52%.

وكانت روسيا أكبر مورد للجزائر، حيث استحوذت على 48% من حصة السوق، في حين كانت الولايات المتحدة أكبر مورد للمغرب بنسبة 69%.

ويتطلع المغرب على نحو متزايد إلى تركيا للحصول على أسلحة، وقد حصل على مركبتين مسلحتين من أنقرة في يناير. وكان المغرب يتطلع إلى استيراد المزيد من إسرائيل أيضاً، لكن العلاقات توترت بسبب حرب غزة، حسبما كتب فرانسيسكو سيرانو في تقرير لموقع المونيتور الأسبوع الماضي.

ثاني وثالث أكبر موردي الأسلحة للمغرب بين عامي 2019 و2023 هما فرنسا بنسبة 14% وإسرائيل بنسبة 11%، وفقاً للمعهد.

إسرائيل ضمن العشرة الأوائل المصدرين

وذكر الموقع أن إسرائيل كانت الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين أكبر 10 مصدرين للأسلحة، إذ جاءت في المركز التاسع في القائمة وتمثل 2.4% من إجمالي الصادرات.

وأفادت تقارير أن شركات تصنيع الأسلحة الإسرائيلية الكبرى أخرت مبيعات أسلحة تزيد قيمتها عن مليار دولار منذ بدء الحرب بين إسرائيل وحماس في أكتوبر بسبب تزايد الاحتياجات المحلية.

وكانت الولايات المتحدة أكبر مصدر بحصة سوقية بلغت 42%، تليها فرنسا وروسيا بحصة 11% لكل منهما والصين بحصة 5.8%.

/ moasher

وغزت روسيا أوكرانيا عام 2022 ولا تزال الحرب مستمرة.

وأشار المعهد إلى انخفاض حاد في صادرات الأسلحة الروسية بين عامي 2019 و2023. وانخفضت الصادرات بنسبة 53% مقارنة بالسنوات الأربع السابقة. ويرتبط هذا الانخفاض بتناقص عدد وجهات التصدير الروسية وسط الحرب الأوكرانية. وصدرت روسيا أسلحة رئيسة إلى 31 دولة في عام 2019، لكنها صدرت لـ 12 دولة فقط في عام 2023، بحسب التقرير.

واحتلت تركيا المركز الحادي عشر كأكبر مصدر للأسلحة في الفترة من 2019 إلى 2023 بحصة سوقية عالمية تبلغ 1.6%.

ميدل إيست مونيتور: مصر تقول إن صفقة بيع رأس الحكمة ستخفف مشاكل الميزانية

(ترجمات . ميدل ايست مونيتور)

اهتم موقع ميدل إيست مونيتور بتصريحات وزير المالية محمد معيط التي ادلى بها في مؤتمر صحفي وأشار فيها إلى أن الصفقات التي تبرمها مصر مثل صفقة رأس الحكمة سوف تخفف من مشاكل الميزانية.

ونقل الموقع عن وزير المالية المصري قوله إن مصر اتخذت خطوات كبيرة نحو خفض عجز ميزانيتها من خلال بيع العقارات والاتفاق على حزمة دعم مع صندوق النقد الدولي.

وقال وزير المالية المصري محمد معيط في مؤتمر صحفي الأحد، إن فائض الميزانية الأولية لمصر سيرتفع إلى أكثر من 3.5% في السنة المالية التي تبدأ في يوليو.

ولا يشمل الفائض الأولي مدفوعات الفائدة، التي مثلت في الأشهر السبعة حتى نهاية يناير أكثر من نصف إجمالي الإنفاق، مما أدى إلى إبقاء مصر في عجز كبير.

وتوقعت وزارة المالية الشهر الماضي تحقيق فائض أولي في الميزانية العامة يعادل 2.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي الحالي 2024-2023.

ووافقت مصر في فبراير على بيع حقوق تطوير منتجع رأس الحكمة، المنتجع الرئيس على البحر المتوسط، إلى الإمارات العربية المتحدة مقابل 24 مليار دولار، وتتوقع الحصول على أكثر من 20 مليار دولار من الحزمة التي يقودها صندوق النقد الدولي والتي وُقعت يوم الأربعاء الماضي.

وقال معيط إن الحزمة تشمل تمويلًا من البنك الدولي بقيمة 3 مليارات دولار.

وقال معيط للصحفيين: «الجزء الإيجابي هو صفقة رأس الحكمة التي سيدخل جزء ليس بالقليل منها الموازنة العامة بالجنيه. العجز الإجمالي سيكون أقل من المستهدف بسبب رأس الحكمة».

وقال معيط إن الميزانية تضررت بسبب انخفاض إيرادات قناة السويس وإيرادات أخرى، في حين ارتفع الإنفاق بسبب تراجع العملة وارتفاع أسعار الفائدة على ديون مصر.

وفي إطار حزمة صندوق النقد الدولي، خفضت مصر قيمة عملتها إلى نحو 50 جنيها مصريا للدولار من 30.85 جنيها ورفعت أسعار الفائدة الرئيسة لليلة واحدة بمقدار 600 نقطة أساس.

وقال معيط إن الحكومة ستواصل برنامجًا لتشديد الميزانية فضلًا عن مواصلة بيع أصول الدولة وتهدف إلى إبقاء دين البلاد عند أقل من 90 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ميدل إيست أي: احتجاز صحفية بموقع مدى مصر لفترة وجيزة خلال رحلة إلى رأس الحكمة

(ترجمات . ميدل إيست آي)

سلط تقرير نشره موقع ميدل إيست أي الضوء على اعتقال السلطات المصرية للصحفية بموقع مدى مصر رنا ممدوح ثم الإفراج عنها بكفالة.

وقال الموقع البريطاني إن السلطات المصرية أفرجت بكفالة عن صحفية مصرية اعتقلت بينما كانت في طريقها لتقديم تقرير في مدينة ساحلية مخصصة لمشروع تنموي إماراتي، بحسب موقع مدى مصر الإخباري المستقل.

وألقت الشرطة المصرية القبض على رنا ممدوح، التي تعمل في مدى مصر، في محطة تحصيل رسوم العلمين في 10 مارس، بينما كانت في طريقها إلى رأس الحكمة، بعد وقت قصير من إعلان مصر عن صفقة بقيمة 35 مليار دولار مع الإمارات العربية المتحدة لتطوير المدينة الساحلية على البحر المتوسط.

وبحسب مدى مصر، استُجوبت رنا لأكثر من ساعة، ثم نقلت إلى قسم شرطة العلمين حيث احتُجزت لأكثر من 10 ساعات، وحُرمت من الاستعانة بمحام أو الاتصال بأسرتها.

وأُطلق سراحها بكفالة يوم الاثنين، بحسب مدى مصر. ولم يُكشف عن مزيد من المعلومات بشأن التهم الموجهة إلى الصحفية، حسبما نشر الموقع المستقل على حسابه على منصة إكس.

وأدان محامي مدى مصر احتجازها باعتباره عرقلة لعملها المهني، وبالتالي فهو غير قانوني.

وقال نقيب الصحفيين خالد البلشي: «نظرًا لخروجها في مهمة، وهي مهمة لم تكملها، فلا يمكن التدقيق في عملها في هذه المرحلة».

ودعت لجنة الحريات النقابية، في بيان لها، الأحد، إلى إطلاق سراح رنا، معتبرة أن اعتقالها «أثناء توجهها لممارسة العمل الصحفي يحمل رسالة سلبية ومؤشر خطير على حرية ممارسة العمل الصحفي».

ولطالما استهدفت السلطات المصرية موقع مدى مصر.

وفي أكتوبر، أحالت السلطات الموقع الإخباري المستقل إلى النائب العام في البلاد، وحُجب موقعها الإلكتروني لمدة ستة أشهر بعد صدور تقرير في أكتوبر عن احتمال تهجير الفلسطينيين من غزة إلى سيناء المصرية.

وتعرضت رئيسة تحرير الموقع لينا عطا االله للمحاكمة ووجهت لها تهمة نشر «أخبار كاذبة».

واستُدعيت للاستجواب بعد أيام فقط من كشف تقرير استقصائي آخر للموقع عن كيفية استفادة شركات مرتبطة بالاستخبارات ورجل أعمال مؤثر في سيناء من الحصار المفروض على غزة.

ذا هيل: مطلوب تحرك أمريكي لإنهاء سجن وتعذيب «معتقل القميص» المصري

(ترجمات . ذا هيل)

نشر موقع ذا هيل الأمريكي مقالًا للكاتيبين كيري كينيدي وإيكيشوكو أوزوما يستعرضان فيه الحاجة المُلحة لتحرك أمريكي لإنهاء اعتقال الناشط المصري محمود حسين.

ويقول الكاتبان إن محمود حسين تحمل 10 سنوات من التعذيب الجسدي والنفسي في مصر لارتدائه قميصًا عليه شعار مناهض للتعذيب في مسيرة. ومن المرجح أن يتحمل المزيد، ما لم ينجح المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة، في ممارسة ضغوط كافية على الحكومة المصرية لإنهاء هذا الظلم المخزي والمستمر ضد الشاب البالغ من العمر 28 عامًا، والذي تربطه روابط عائلية بالولايات المتحدة.

ووصلت قصة حسين المروعة – «معتقل القميص» – إلى نقطة الانهيار مؤخرًا. فقد تأجلت محاكمته حتى 23 أبريل، وسيكون قد أمضى وقتها 1027 يوما في الحبس الاحتياطي التعسفي. ويُحاكم حسين أمام محكمة أمن الدولة طوارئ في مصر بتهم تافهة، لم يرفعها الادعاء رسميًا بعد إلى المحاكم أو يشاركها مع فريقه القانوني. ولا يزال يتعرض لمزيد من التعذيب الجسدي والعاطفي، ويُحرم من المساعدة في الحصول على الرعاية الطبية الضرورية التي يحتاجها.

اعتُقل حسين، وهو طالب وفنان، تعسفيًا لأول مرة في عام 2014 لارتدائه قميصًا يحمل شعار «وطن بلا تعذيب». وكثيرًا ما يستخدم التعذيب، كما وُثق على نطاق واسع، في مصر كأداة لقمع المعارضة. وفي الواقع، وجد تقرير لـ هيومن رايتس ووتش استخدامًا منهجيًا لـ «الضرب، والصدمات الكهربائية، والأوضاع المجهدة، وأحيانًا الاعتداء الجنسي» في مرافق الاحتجاز. ويؤكد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2022 حول ممارسات حقوق الإنسان في مصر والملاحظة الختامية للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب هذه النتائج.

انتقامًا لحملته ضد التعذيب، تعرض حسين للضرب والصدمات الكهربائية في أعضائه التناسلية وغيرها من أشكال المعاملة اللاإنسانية والمهينة. ولا يزال يعاني من الآثار الطبية والنفسية للممارسات التي تعرض لها.

وبعد 789 يومًا من الحبس الاحتياطي، أُطلق سراح حسين بكفالة في مارس 2016. وعاد إلى المدرسة وأنشأ شركة صغيرة تنتج القمصان والأعمال الفنية. ومع ذلك، أثناء عملية التقدم لوظيفة في عام 2019، أُبلغ حسين أن

نتائج فحص الخلفية الخاصة به كشفت عن صدور حكم ضده من محكمة أمن الدولة طوارئ - وهي محكمة لم تكن تعمل عندما ألقي القبض عليه في عام 2014. وقد صدموا عندما علموا أن المحكمة أصدرت حكمًا من صفحتين وحكمت عليه فيما بعد بالسجن المؤبد، وكل ذلك دون إعلامه أو إبلاغ محاميه بالمحاكمة أو إتاحة الفرصة لهم لتقديم الدفاع. ولم يشير هذا الحكم إلى خرق أي قانون أو دليل يدعم اتهامات النيابة.

في أغسطس الماضي، وبعد أكثر من سبع سنوات من إطلاق سراحه، كان حسين عائدًا إلى القاهرة بعد مرحلة سعيدة من التقدم لخطبة صديقته عندما أُلقي القبض عليه مرة أخرى بعد عبور نقطة تفتيش أمنية. وهو محتجز تعسفيًا منذ ذلك الحين دون الحصول على الرعاية الطبية والنفسية اللازمة.

ويلفت الكاتبان إلى أن هذا التسلسل السخيف للأحداث هو رمز لعدم تسامح الحكومة المصرية الكامل مع المواطنة النشطة والمشاركة الديمقراطية. ومثل حسين، هناك عشرات الآلاف محتجزين على ذمة المحاكمة في مصر، وقد فقد البعض حياتهم بسبب المعاملة القاسية واللاإنسانية التي اضطروا إلى تحملها أثناء الاحتجاز.

في عام 2015، قدمت مؤسسة روبرت كينيدي لحقوق الإنسان التماسًا إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة، موضحة كيف انتهكت مصر مرارًا حقوق محمود حسين الأساسية وتجاهلت معايير القانون الدولي. ويؤكد الالتماس أن اعتقال محمود كان بمثابة انتقام مباشر لممارسته حقه الأساسي في حرية التعبير والرأي.

من المؤسف أن القصص مثل قصة محمود حسين شائعة جدًا. وفي عام 2021، قمنا بتمثيل طالب مصري آخر، هو أحمد سمير السنطاوي، الذي اعتُقل واحتُجز لأكثر من 18 شهرًا وحُكم عليه في النهاية بالسجن لمدة أربع سنوات بتهمة نشر أخبار كاذبة على وسائل التواصل الاجتماعي. وبعد الحصول على قرار إيجابي من الفريق العامل المعني بالاحتجاز في قضيته، وبعد المناصرة الدولية، حصل السنطاوي على عفو رئاسي وأُطلق سراحه من الاحتجاز. ومع ذلك، لا يزال يخضع لحظر السفر.

ويتابع الكاتبان: اليوم، كمدافعين عن حقوق الإنسان، نطلب من حكومة الولايات المتحدة الاستفادة من منبرها للتنديد بالظروف التي يتعرض لها حسين وحث الحكومة المصرية على إنهاء احتجازه الجائر من خلال منحه إطلاق سراح غير مشروط والحصول على الرعاية الطبية والنفسية الاجتماعية التي يختارها.

ودعا الكاتبان أعضاء الكونجرس والمسؤولين الأمريكيين بالتحرك، مؤكدين أن الوقت قد حان لتروا أنفسكم وتجعلوهم يرون. اجعلوا العالم يرى آلام محمود حسين والفظائع التي ترتكبها الحكومة المصرية، حتى لا نسمح بحدوث ذلك مرة أخرى والعالم يقف متفرجًا. عشر سنوات هي فترة طويلة جدًا.

ذا ناشيونال: فرنسا أصبحت أكبر مصدر للأسلحة في أوروبا إلى الشرق الأوسط

(ترجمات . ذا ناشيونال)

نشرت صحيفة ذا ناشيونال تقريرًا أعدّه تيم ستيكس يسلط الضوء على زيادة مبيعات الأسلحة الفرنسية إلى

منطقة الشرق الأوسط بفضل شراء مصر وقطر طائرات الرافال الفرنسية.

وقالت الصحيفة إن فرنسا أصبحت البائع الأوروبي الرئيس للأسلحة في الشرق الأوسط، متجاوزة روسيا، بحسب أرقام جديدة.

وساعدت مبيعات طائرات رافال المقاتلة إلى قطر ومصر فرنسا على أن تصبح ثاني أكبر مصدر للأسلحة العسكرية في العالم، بعد الولايات المتحدة.

كما لعبت إيطاليا دورًا أكبر في المنطقة، بما في ذلك تسليم فرقاطات إلى مصر ومعدات رادار إلى البحرين.

وكان إجمالي واردات الأسلحة إلى الشرق الأوسط أقل في الفترة من 2019 إلى 2023 مقارنة بالسنوات الأربع السابقة. وجاء حوالي نصفهم من الولايات المتحدة.

وكُشف عن هذه الأرقام يوم الاثنين في تقرير سنوي حول تجارة الأسلحة صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

وقال زين حسين، الباحث في المعهد: «على الرغم من الانخفاض الإجمالي في واردات الأسلحة إلى الشرق الأوسط، إلا أنها لا تزال مرتفعة في بعض الدول، مدفوعة إلى حد كبير بالصراعات والتوترات الإقليمية».

وأضاف: «لقد استُخدمت الأسلحة الرئيسة المستوردة في السنوات العشر الماضية على نطاق واسع في الصراعات في المنطقة، بما في ذلك في غزة ولبنان واليمن».

وانخفضت صادرات روسيا من الأسلحة إلى النصف، في الوقت الذي توجه فيه اقتصادها نحو إمداد جيشها خلال الحرب في أوكرانيا.

وانتقلت فرنسا إلى سد هذه الفجوة، إذ زادت صادراتها الإجمالية من الأسلحة بنسبة 47 في المئة، وذهب أكثر من ثلث مبيعاتها إلى الشرق الأوسط.

وقال المعهد إن ارتفاع المبيعات الفرنسية «يرجع إلى حد كبير إلى تسليم طائرات مقاتلة إلى الهند وقطر ومصر».

وتضمنت الصادرات الفرنسية بين عامي 2019 و2023، 36 طائرة تسلمتها قطر وثلاث سفن حربية بيعت إلى مصر، وفقًا لقاعدة بيانات المعهد.

وتأتي المبيعات إلى الشرق الأوسط في الوقت الذي تكافح فيه فرنسا لإقناع الحلفاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) بشراء المعدات الأوروبية، ذلك أن البعض يفضل المعدات الأمريكية أو الإسرائيلية الجاهزة.

وقالت المحللة كاتارينا ديوكيتش إن فرنسا «تستغل فرصة الطلب العالمي القوي لتعزيز صناعة الأسلحة من خلال الصادرات»، مع تحقيق «نجاح خاص» في بيع الطائرات الحربية خارج أوروبا.

وتتوقع مصر 30 طائرة أخرى من فرنسا، كما اشترت فرقاطتين من إيطاليا وغواصتين من ألمانيا.

واستحوذ الشرق الأوسط على 71 في المئة من صادرات الأسلحة الإيطالية، حيث تضاعف إجمالي مبيعات إيطاليا تقريبًا مقارنة بالفترة من 2015 إلى 2019.

/ moasher

وكانت إيطاليا ثاني أكبر مورد للأسلحة إلى مصر والكويت وتركيا في السنوات الأربع الماضية. واشترت قطر أربع فرقاطات إيطالية ومصر اثنتين.

واشترت إسرائيل 30% من أسلحتها المستوردة من ألمانيا، على الرغم من أن الولايات المتحدة تظل أكبر مورد عسكري لها.

وانخفض إجمالي صادرات ألمانيا. وأشارت مؤخرًا إلى أنها منفتحة على رفع حق النقض على بيع طائرات يوروفايتر إلى المملكة العربية السعودية.

كما باعت المملكة المتحدة معدات أقل. وتضمنت صادراتها تسليم سفن الدوريات البحرية التابعة للبحرية الملكية إلى البحرين.

تسعى أوروبا جاهدة إلى زيادة إنتاجها من الأسلحة على المدى الطويل مع احتدام الحرب في أوكرانيا، ويضع دونالد ترامب دعم أمريكا موضع شك.

ومع ذلك، فقد أدت الاحتياجات قصيرة المدى إلى زيادة واردات أوروبا من الأسلحة بنسبة 94 في المائة، مع ارتفاع الطلب على أنظمة الدفاع الجوي.

بلومبرج: هبوط الجنيه المصري يمنح صانعي المنسوجات في تركيا ملاذًا جديدًا

(ترجمات . بلومبيرغ)

سلط تقرير نشرته وكالة بلومبرج الضوء على محاولة المستثمرين الأتراك الاستفادة من انخفاض قيمة العملة المصرية من خلال نقل استثماراتهم الصناعية مثل صناعة المنسوجات إلى مصر.

وأفادت الوكالة الأمريكية أن مصنعي المنسوجات الأتراك يدرسون تحولًا في استثماراتهم الصناعية إلى مصر بسبب ضعف العملة في الدولة الواقعة في شمال إفريقيا ووعود الإصلاحات.

وقد سهل تخفيض قيمة العملة المصرية والارتفاع القياسي في أسعار الفائدة إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وأشارت الوكالة إلى أن المنتجين في تركيا - سابع أكبر مصدر للملابس على مستوى العالم - مثقلون بمزيج من الحد الأدنى للأجور الأعلى من أقرانهم والعملة التي يقولون إنها قوية للغاية.

وقالت الشركات التركية إن مصر برزت كقاعدة صناعية بديلة، مشيرة إلى انخفاض عملتها بنحو 40% الأسبوع الماضي وانخفاض تكاليف الطاقة.

وقالت الوكالة إن تحول مصر نحو السياسات العقلانية يجعلها منافسًا هائلًا على عتبة تركيا، والشركات التي لديها

استثمارات هناك تدرس بالفعل التوسعات المحتملة لمنشآتها، وفقًا لصريف فيات، رئيس قسم الملابس في اتحاد الغرف وتبادل السلع التركي في تركيا.

وكانت الرياح المعاكسة التي تواجه صانعي الملابس في تركيا واضحة حتى قبل أن تسمح مصر للجنيه بالضعف، مع انخفاض صادرات المنسوجات في الشهرين الأولين من هذا العام، مما أدى إلى استمرار الانخفاض السنوي في عام 2023 بأكمله، وفقًا لبيانات من جمعية مصدري المنسوجات في البلاد. وقال البنك المركزي التركي ووزير الخزانة والمالية محمد شيمشك، إن الليرة ستستمر في الارتفاع عند تعديلها وفقًا للتضخم، الذي يقترب من 70%.

وقال فيات إن القوة النسبية للعملة بعد سنوات من الانخفاض الحاد تجعل من المستحيل على المصنعين تمرير زيادات التكلفة إلى المستهلكين. وبالنسبة لصانعي السياسات، يعد الحفاظ على استقرار الليرة أمرًا أساسيًا لكبح جماح التضخم.

لقد أصبحت تركيا مكلفة للغاية. ويقول رجال الأعمال إنهم يسرحون العمال. وقال بعضهم إن البلاد «يجب أن تنتقل إلى نقطة لا يتعرض فيها سعر الصرف لضغوط».

ومن المؤكد أن الأمر يتطلب أكثر من مجرد عملة ضعيفة لإحداث تحول حقيقي في الإنتاج. ولطالما اشتكى المستثمرون في مصر من مزاحمة المؤسسات الخاصة من جانب كيانات الدولة. ويضغط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذان يعتزمان زيادة تمويلهما لمصر بشكل كبير، من أجل تغيير ذلك.

وقال رمضان كايا، رئيس جمعية مصنعي الملابس التركية، إن الليرة بحاجة إلى الانخفاض بمقدار الربع تقريبًا من أجل التنافس مع مصر. ومع ذلك، قال إن الاستثمار في الدولة الواقعة في شمال إفريقيا «ليس شيئًا يمكن أن يحدث في يوم واحد».

بالنسبة لأولئك الذين استثمروا بالفعل في مصر، فإن التغييرات الأخيرة تجعل التوسع عرضًا جذابًا.

وقال سينول سانكايا، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة، إن مجموعة يسيم، وهي شركة تركية لتصنيع العلامات التجارية العالمية بما في ذلك زارا ولاكوست وتومي هيلفيجر، تستثمر في التصنيع في مصر منذ عام 2008 وقد تفكر في تعزيز الاستثمارات.

وقال سانكايا إن المزايا تشمل اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة وتكاليف العمالة تبلغ حوالي 30% من تلك الموجودة في تركيا.

المونيتور: هل سيساعد استثمار الإمارات البالغ 35 مليار دولار مصر على التعافي من الأزمة المالية؟

(ترجمات . المونيتور)

استعرض تقرير نشره موقع المونيتور التأثير الإيجابي للصفقة الاستثمارية الكبرى التي أبرمتها مصر مع دولة

الإمارات على الاقتصاد المصري.

وقال الموقع الأمريكي إنه وبعد أسبوعين من إبرام مصر صفقة استثمار تاريخية مع الإمارات العربية المتحدة، سمح البنك المركزي المصري بتعويم العملة المحلية بحرية يوم الأربعاء وأعلن أن صندوق النقد الدولي وافق على زيادة قرض الإنقاذ من 3 مليارات دولار إلى 8 مليارات دولار..

وقالت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي في بيان إن البنك المركزي رفع أسعار الفائدة أيضًا بنسبة 6% هذا الأسبوع كجزء من مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الشاملة بقيادة الحكومة.

ولفت الموقع إلى أن الإجراءات الأخيرة تأتي بعد أن وقعت مصر والإمارات الشهر الماضي صفقة بقيمة مليارات الدولارات لتطوير منطقة رأس الحكمة على ساحل البحر المتوسط في مصر.

وكان عرض الإمارات لضخ 35 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد المصري في غضون شهرين بمثابة شريان حياة للاقتصاد المتعثر في الدولة الواقعة في شمال إفريقيا.

قدمت الصفقة مقدمًا فترة راحة سريعة في نقص العملات الأجنبية في مصر، الذي حد من النشاط التجاري المحلي، وتسبب في تأخير الموانئ وتباطؤ المدفوعات لبعض السلع.

وأعلنت الحكومة الأسبوع الماضي أنها تلقت بالفعل 10 مليارات دولار من استثمارات الإمارات في دفعتين منفصلتين.

/ moasher